


جدول إحالة مشاريع قوانين

| الإحالة على اللجان | المشروع | المرجع | |
|--|---|-------------------|-------|
| | | الإحالة | العدد |
| اللجان المتعددة: * لجنة حقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة التشريع العام: في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريراً كتابياً في الغرض تحليه على لجنة المالية والتخطيط والتنمية. | مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 46 لسنة 1995 المؤرخ في 15 ماي 1995 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة . * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة وبهم وزارة المالية. | بتاريخ 2012/06/27 | 32 |

رئيس المجلس الوطني التأسيسي


مصطفى بن جعفر

الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

03/4438

جدول وثائق موجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

| العدد الرتبي | بيان محتويات الوثائق | عدد الوثائق | الملاحظات |
|-----------------|---|----------------|---|
| 01 | - رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة. | | للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة المالية. |
| 02 | - مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 46 لسنة 1995 المؤرخ في 15 ماي 1995 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة.. - شرح أسباب | | |

تونس، في 25 جوان 2012

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

عميد السرايق كرميلاني
الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقات مع المجلس
الوطني التأسيسي

2012/32

| |
|------------------------------------|
| المجلس الوطني التأسيسي البيانات |
| 27 جوان 2012 |
| رمز الإدارة...../عدد |

25 جويل 2012



من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر بارود

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلحكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 46 لسنة 1995 المؤرخ في 15 ماي 1995 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة.

فالرجاء منكم التفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

حماوي الجبالي

20 12 / 32

| |
|------------------------------------|
| المجلس الوطني التأسيسي الواردات |
| 27 جوان 2012 |
| ومع الإهارة...../عدد |

| |
|--------------------------------------|
| الجمعية الوطنية الأساسية السيارات |
| 2 جوان 2012 |
| رمز الإدارة / عدد |

مشروع قانون 2012 / 32

يتعلق بتفويض وإتمام القانون عدد 46 لسنة 1995 المؤرخ في 15 ماي 1995 المتعلق بضبط

النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة.

الفصل الأول: تلغى أحكام الفصل 9 من القانون عدد 46 لسنة 1995 المؤرخ في 15 ماي 1995

المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة و تعوض بالأحكام التالية :

الفصل 9 (جديد) : لأعوان الديوانة الحق في ممارسة العمل النقابي ، و لهم لهذا الغرض تكوين نقابة مهنية مستقلة عن سائر النقابات المهنية و اتحاداتها .

على مؤسسي النقابة المهنية إيداع نظير من نظامها الأساسي وقائمة في مسيرتها بمجرد تأسيسها، و ذلك لدى السلط الإدارية التي يرجع إليها بالنظر أعوان الديوانة المنخرطون فيها . كما يجب أن يتم إعلام ذات السلط الإدارية بكل تغيير يتعلق بالنظام الأساسي للنقابة أو بقائمة الأشخاص المكلفين بإدارتها أو بتسييرها و ذلك وفق نفس الصيغ.

يحجر على أعوان الديوانة في ممارستهم للعمل النقابي، الإضراب عن العمل و تعطيل سيره بأي وجه.

كما يحجر على أعوان الديوانة الانخراط في منظمة ذات صبغة سياسية أو إعطاي أي نشاط مماثل.

غير أنه يمكن لأعوان الديوانة أن يتجمعوا في نطاق جمعيات ذات صبغة وادائية و ثقافية

و فنية و رياضية أو خيرية و إسعافية واجتماعية .

كما يمكن لهؤلاء الأعوان الانخراط أيضا في جمعيات أو نوادي أو غيرها من الجمعيات وذلك

بعد الحصول على ترخيص مسبق من طرف السلطة الراجعين إليها بالنظر.

الفصل 2: تضاف فقرة ثانية إلى الفصل 8 من القانون عدد 46 لسنة 1995 المؤرخ في 15 ماي 1995 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة هذا نصها :

الفصل 8: (فقرة ثانية) يجوز للأعوان المسيرين للنقابة المهنية لأعوان الديوانة الإدلاء إى وسائل الإعلام بالتصريحات المتعلقة بنشاطهم النقابي .

2012 / 32

مشروع قانون يتعلق بتنقيح و إتمام القانون عدد 46 لسنة 1995

المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة

شرح الأسباب

يخضع أعوان الديوانة للقانون عدد 46 لسنة 1995 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة ، و التي تضمنت أحكامه تحجيرا للعمل النقابي لأعوان الديوانة و هذا لم يعد يستجيب تطورات أعوان الديوانة في الدفاع عن حقوقهم المهنية و الأدبية و المادية .

لذلك تم اقتراح مشروع هذا القانون الذي تضمن ما يلي :

- تمكين أعوان الديوانة من ممارسة الحق النقابي و من تكوين نقابة مستقلة عن سائر النقابات المهنية و اتحاداتها و ذلك للدفاع عن المصالح الأدبية و المالية و المهنية لأعوان الديوانة مع تحجير الاضراب عن العمل أو تعطيله بأي وجه كان .
- السماح لمسيرتي النقابة بالإدلاء بالتصريحات المتعلقة بالنشاط النقابي إلى مختلف وسائل الإعلام .

تلك هي أهم أسباب اقتراح مشروع القانون المعروض.

2012 / 32

| |
|----------------------------------|
| المجلس الوطني التشريعي الأردن |
| 27 جوان 2012 |
| رمز الإدارة...../عـدـد |